الخدمات الصحية مشلولة: الجيش البحريني يقمع المتظاهرين

تقرير عام صادر عن منظمة أطباء بلا حدود في أبريل/نيسان 2011

مقدمة

أضحت المرافق الصحية في البحرين مركزاً للتظاهرات والاشتباكات التي تشهدها البلاد حالياً بين الحكومة ومتظاهرين معارضين كانت قد بدأت في فبراير/شباط 2011. وأدى هذا الوضع إلى ظروفٍ غير مقبولة حيث لم تعد المرافق الصحية في البحرين —والتي كانت تعمل جيداً بشكل عام من حيث المواد والبنى التحتية والطواقم المؤهلة– تخدم الاحتياجات الطبية للسكان دون تحيز.

فلم تعد المستشفيات والمرافق الصحية أماكن يذهب إليها المرضى والجرحى، بل باتت أماكن تبعث على الخوف. وفيما يقوم الجيش بقمع المتظاهرين والطواقم الطبية، شهدت فرق أطباء بلا حدود مرضى يعانون من إصابات خطيرة تهدد حياتهم لكنهم يرفضون الذهاب إلى المستشفى نتيجة للخوف.

وهذا الخوف له أساس، فالجروح باتت تستخدم للتعرف على المتظاهرين، وإعاقة الحصول على الرعاية الصحية أصبحت تستخدم لردع الناس عن التظاهر، كما أن أولئك الذين يجرؤون على طلب العلاج في المرافق الصحية باتوا يتعرضون للاعتقال.

ورغم منع منظمة أطباء بلا حدود من التصدي لهذه المشكلة على مستوى واسع، إلا أن فرقها نجحت في توفير الرعاية الصحية الأساسية للمرضى الذين زارتهم في بيوتهم التي لازموها حين لم يكن أمامهم أي خيار آخر.

يشار إلى أن من حق جميع المرضى طلب العلاج والحصول عليه في بيئة آمنة، ويقع على عاتق جميع الطواقم الطبية واجب أساسي بتوفير الرعاية دون تمييز. ولضمان هذا الحق يجب على جميع المرافق الصحية، وبالأخص مستشفى السلمانية الذي هو المرفق الطبي العام الوحيد الذي يستقبل الإحالات في البحرين، أن تخلو من الجيش والشرطة، ويجب ألا تستخدم الرعاية الصحية طعماً لاستدراج المرضى إلى حيث يتم التعرف عليهم واعتقالهم.

أنشطة أطباء بلا حدود في البحرين

أرسلت المنظمة أول فريق لها على الأرض في البحرين بعد يومين من بدء التظاهرات في فبراير/شباط. ورغم وجود نقص في توفير الرعاية للجرحى إثر الاشتباكات، إلا أن المنظمة لم تستطع العمل بكامل طاقتها إزاء هذا نتيجةً لقمع الجيش للمرضى والمرافق الصحية، علماً أن المنظمة أبلغت وزارة الداخلية عن مخاوفها حيال الوضع القائم، كما عرضت وضع آلية استجابة طبية طارئة تقوم من خلالها فرق أطباء بلا حدود بمرافقة المرضى إلى المرافق الصحية لضمان علاجهم وكي لا يستهدفوا بغرض الاعتقال، وكذلك كي يتسنى للعاملين الصحيين القيام بواجباتهم دون تحيز ودون خوف من القصاص. لكن لم تتمكن المنظمة من الحصول على ضمانات خلال هذه الفترة بعدم استهداف المرضى الذين سترافقهم.

هذا وستطلق المنظمة مشروعاً للدعم النفسي للعاملين الصحيين في سبيل التصدي لأحد التحديات التي يواجهها النظام الصحي في الوقت الراهن. وقد عانى الكثير من العاملين الصحيين من صدمات نتيجةً لتحول مستشفى الإحالة الرئيسي السلمانية إلى مركز للتظاهرات ومن ثم الاحتلال العسكري للمستشفى الذي تلا ذلك، واستهداف المرافق والطواقم الصحية، وكذلك الأعداد الكبيرة من الجرحى وخطورة جراحهم التي نتجت عن الاشتباكات.

إضافةً إلى ما سبق فإن المنظمة ستستمر في مشاركة الخبرات بخصوص إدارة حالات الإصابات الجماعية. ونفذت المنظمة في الثاني من مارس/آذار دورة تدريبية حول إدارة حالات الإصابات العديدة شملت 40 مسؤولاً صحياً في البحرين.

وفيما تستمر الأوضاع بالتطور، ستبقى منظمة أطباء بلا حدود مستعدة للاستجابة إلى أي احتياجات طبية أو تنتج عن التوتر القائم.

جوٌّ من الخوف

1. السلمانية: من منصة سياسية إلى مستشفى محتل

مستشفى السلمانية هو مستشفى الإحالات العام الوحيد في البحرين، لكن حين زارته منظمة أطباء بلا حدود في 21 مارس/آذار وجدته خالياً عملياً. وهذا نتيجة مباشرة للطريقة التي يستخدم فيها هذا المستشفى خلال الاشتباكات الدائرة بين الجيش والمتظاهرين المعارضين.

عقب عملية عسكرية ضد المتظاهرين في 17 فبراير/شباط، التجأ الكثير منهم إلى حرم مستشفى السلمانية، إذ وجدوا فيه مكاناً آمناً. خلال هذا الوقت، وفيما استمرت التظاهرات، كان المستشفى يستقبل أيضاً الجرحى من المتظاهرين. لكن حين صارت سيارات الإسعاف تُمنع من الوصول إلى المرضى، بدأ الأطباء يقودون التظاهرات.

لكن وبغض النظر عن الأسباب، فإن قيام العاملين الصحيين بإلقاء خطب وقيادة تظاهرات من على أعتاب مدخل المستشفى أمرٌ يقوّض مفهوم حيادية المستشفى، مثله مثل الشعارات المناهضة للحكومة الموجودة على جدران المستشفى.

وبدلاً من التأكيد على حيادية المرافق الطبية، أعلنت الحكومة مستشفى السلمانية هدفاً عسكرياً مشروعاً وأطلقت عليه وصف "معقل للمتظاهرين المعارضين". وهذا ما قوض تماماً ودون وجه حقّ مفهوم أن لجميع المرضى الحق في العلاج وأنه يقع على عاتق جميع الطواقم الطبية واجب أساسي بتوفير الرعاية. وقد أدى رد الفعل العسكري هذا إلى أضرار تصاعدية لحقت بالثقة في النظام الصحي أكثر من تأثيره على أنشطة المتظاهرين المعارضين.

كان "عمر" أحد المرضى الذين زارتهم فرق أطباء بلا حدود في البيت في إطار أعمال التقييم الطبية للاحتياجات في البحرين. كان عمر في الساحة الرئيسية خلال التظاهرات يوم 13 مارس/آذار حين بدأ الجيش بإطلاق الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع. أصيب عمر في رأسه برصاصة مطاطية أطلقت عليه من مسافة قريبة، ففقد وعيه وأحيل إلى مستشفى السلمانية للجراحة حيث تم إدخاله هناك.

لكن خلال آخر يومين من إقامته في المستشفى، كان الجيش قد سيطر على المكان. ويقول عمر: "أتوا وضربوني واعتدوا عليّ كل يوم. كانوا يضربونني مباشرةً على الجرح الذي في رأسي. خرّجني الطبيب وقال لي أنه ليس في وسعه فعل المزيد، ثم اعتقلتني الشرطة".

"أخذوني إلى قسم الشرطة حيث بقيت واقفاً على قدميّ لساعتين. لم أكن أقوى على ذلك، وحين كنت أقع أرضاً كانوا ينهالون عليّ بالضرب مجدداً..."

في 16 مارس/آذار، سيطر الجيش على المستشفى ووضع نقاط تفتيش تحرسها دبابات وعناصر عسكرية ملثمة على كامل محيط الموقع. جرى تفتيش المرضى القادمين إلى المستشفى والتحقق من أرقام هوياتهم، كما أن هذا الطوق منع عودة الأطباء الذين كانوا قد ذهبوا إلى بيوتهم في الفترات بين المناوبات. تم وضع جميع الجرحى في جناح واحد تحت سيطرة الجيش، وقد التقت منظمة أطباء بلا حدود بعدد من المرضى في بيوتهم وأكدوا أنهم تعرضوا لضرب وتخويف ممنهجين في الجناح لدرجة أن بعضهم حاول الفرار لكن ألقي القبض عليهم وأخذوا إلى مراكز الشرطة حيث تعرضوا لمزيد من الضرب والإذلال. كما أن العديد من المرضى الذين تواصلت معهم المنظمة لم تتوقف معاناتهم على المستوى الجسدي نتيجة الضرب، إنما تعدتها إلى المستوى النفسي.

قال شاب عمره 29 سنة: "بقيت في مستشفى السلمانية خمسة أيام بعد أن جرحت خلال التظاهرات. كانت الشرطة تأتي إلى الجناح دورياً لمنعنا من النوم. كانوا يدخلون ملثمين وحاملين عصياً، وكان ذلك مخيفاً. كانوا يأتون في الواحدة ليلاً ويضربوننا. رجوت إلى الطبيب أن يخرجني، فقد كنت أريد أن أغادر، فلم يكن المستشفى مكاناً آمناً بالنسبة لي. وحين حاولت الفرار، اعتقلتني الشرطة. أخذوني إلى مركز الشرطة حيث عصبوا عيني وضربوني. أطلقوا سراحي أخيراً حوالي الثالثة ليلاً. وجدت ممرضاً ليعالجني في البيت. فإذا ما عدت إلى المستشفى الآن لتلقي مزيد من العلاج فسوف يسألونني كيف أصبت بالجروح ومن ثم سيضربونني أكثر".

حين قام فريق أطباء بلا حدود بفحص المريض خلال عملية تقييم طبي، وجدوه يعاني من ألم في صدره وكان يجد صعوبة في استخدام يده اليمنى التي كانت مقيّدة. يشار إلى أن الألم المترافق بالتنفس يتحسن، لكن المريض لا يزال غير قادر على التحرك نتيجة ألم

الرضوض التي خلفها الضرب.

هذا وإن الاستخفاف الذي أظهره الجيش في السلمانية يمتد إلى المراكز الصحية في القرى. وقد زارت منظمة أطباء بلا حدود مراكز صحية تعرضت لهجمات على يد الجيش في الخامس عشر من مارس/آذار، حيث أُلقيت القنابل المسيلة للدموع في المرافق الصحية وتم اعتقال المتظاهرين من المرافق وتعرض العاملين الصحيين للاستجواب والتهديد، في حين تعرضت سيارات الإسعاف لإطلاق النار وتعرض العاملين الصحيين للضرب، كما ولم يستثنى من العنف أولئك الذين تواجدوا خارج المرافق الصحية بهدف الوصول إلى المرضى. وبالإجمال، فقد قوض ما جرى المكانة التي تتمتع بها المرافق الصحية بوصفها أماكن آمنة وخلّف صدمة كبيرة بين العاملين الصحيين، الأمر الذي حدّ من قدرة المرافق على العمل بفعالية.

قال رجل عمره 40 عاماً: "حاولت الهرب من السلمانية على مدى خمسة أيام. كانوا يضربوننا ليلاً كما أنهم اقتلعوا الإبرة الوريدية من ذراعي ودفعوا بيّ ارضاً".

2. استغلال الاحتياجات والمرافق الطبية للتعرف على المرضى واعتقالهم

أدت الاشتباكات بين الجيش والمتظاهرين إلى أشكال عديدة من الجروح أبرزها تلك الناجمة عن إطلاق الخرادق من بنادق الضغط على المتظاهرين، وهذه البنادق عبارة عن سلاح ذي مخزن يضم عدداً من الخرادق الصغيرة. تتراوح الجروح الناتجة عن هذه البنادق من جروح سطحية بسيطة إلى أخرى أكثر خطورة كثقب شبكية العين وجروح الأنسجة العميقة، اعتماداً على بعد الشخص عن البندقية عند الإطلاق. ويمكن أن يكون بعض المرضى مصابين بمئات الجروح نتيجة هذه الخرادق الصغيرة، علماً أن هذه الجروح المميزة الناجمة عن بنادق الضغط تُستغَل للتعرف على المشاركين في التظاهرات، حيث أن رؤية الشرطة أو الجيش لمثل هذه الجروح سيؤدي إلى اعتقال الشخص على الفور.

قال شاب عمر 28 عاماً كان قد جرح ببندقية ضغط: "إذا ما ذهبنا إلى المستشفى سوف يرون علامات الخردق وسيمسكون بنا ويضربوننا".

أولئك الذين يخاطرون بالذهاب إلى المراكز الصحية في القرى وهم يحملون هذه الجراح يكونون عرضةً لخطر الاعتقال داخل المركز، إذ يفترض على العاملين الصحيين أن يبلغوا عن مثل هذه الجروح للشرطة وتسجيل المرضى المصابين بها. أما إذا كان وضع المريض حرجاً فيتعين إحالته من المركز الصحية أو ينبغي أخذه فوراً إلى المستشفى، إلا أن نظام التسجيل ذاته موجود في المستشفيات.

تم الاتصال بمنظمة أطباء بلا حدود بخصوص جريحين في وضع حرج وافقا أخيراً على تلقي الرعاية الطبية في مستشفيات خاصة إلا أنهما اعتُقِلا على يد الشرطة وموظفي وزارة الداخلية لدى وصولهما، علماً أن واحداً منهما على الأقل كان قد نقل إلى المستشفى العسكري، غير أن أسرته لم تبلَّغ بوضعه الصحي. وتزيد مثل هذه الحوادث الخوف من الذهاب إلى المرافق الصحية طلباً للعلاج.

جُرح "أشرف" بخردق بنادق ضغط في فخذيه وذراعه. لم يكن أشرف يرى أن الذهاب إلى مرافق الرعاية الصحية خيارٌ بالنسبة له أو لباقي الجرحى. وقد شرح ووالده لمنظمة أطباء بلا حدود كيف أنهم في حال ذهبوا إلى المستشفى، لن تكون أمامهم ضمانات بعدم الاختفاء ومن ثم العثور عليهم أمواتاً في وقت لاحق. فأشرف لا يجرؤ حتى على طلب المساعدة في المركز الصحي أو مغادرة قريته. وقال أشرف: "جميع المرافق الصحية خاضعة للمراقبة. حتى إن لم يوقفوك على نقاط التفتيش فإنهم سيفتشونني ويجدون الجروح ومن ثم سأُعتقَل. لا ضمانات لنا في أي مكان".

إضافةً إلى ذلك فإن بنك الدم يتمركز في مستشفى السلمانية ومنه يتم توزيع أكياس الدم إلى المستشفيات الخاصة. وهذا يعني أنه حين تطلب المستشفيات الخاصة دماً فإن الجيش يتنبّه إلى وجود جرحى.

هذا ولم يعد يُنظَر إلى سيارات الإسعاف على أنها مرافق طبية حيادية توفر الخدمات للمرضى، فالشرطة ترافق اليوم معظم سيارات الإسعاف، وأصبح النقل في هذه المركبات يتم بمرافقة صارمة من قبل الشرطة والجيش ولا يعتبر وسيلة غير متحيزة لعلاج الناس بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو مشاركتهم في التظاهرات.

ولهذا يبقى الكثير من الجرحى في بيوتهم غير راغبين في زيارة المرافق الصحية طلباً للعلاج حتى في أكثر الحالات حرجاً، علماً أن الكثير منهم بحاجة إلى رعاية متخصصة بما في ذلك العمليات الجراحية. وقد شهدت طواقم أطباء بلا حدود هذا بأم عينها حين زارت المرضى في بيوتهم في العديد من القرى.

3. استهداف العاملين الصحيين

يعاني العاملون الصحيون أيضاً من القمع، وقد أخبر عددٌ من الأطباء فرق المنظمة بأنهم خائفون من تقديم العلاج للجرحى نتيجة الاشتباكات، إذ يمكن أن يُعتقَلوا لاحقاً. كما أن العديد من الأطباء وغيرهم من العاملين الصحيين خافوا من أن يتحدثوا إلى المنظمة حول الأوضاع أو أن يناقشوا كيف يمكن لأطباء بلا حدود المساعدة في الاستجابة للاحتياجات الطبية.

4. تقويض المرافق الصحية

إضافةً إلى تقويض الثقة بين المرضى والمرافق الصحية، ظهر مستوى كبير من الانقسام الحاد بين العاملين الصحيين داخل المرافق الصحية، بما فيها مستشفى السلمانية.

كما أن الصدمة الكبيرة التي تعرّض لها العاملين الصحيين تفاقم أيضاً هذا الانقسام فيما بينهم. إذ أنهم اضطروا للتعامل مع ضحايا على مستوى لم يكن في الحسبان وما كانوا له بمستعدين. هذا وإن الحصار العسكري على المرافق الصحية وحتى استهداف المراكز الصحية في بعض الأحيان قد خلّفا خوفاً كبيراً بين العاملين الصحيين الذين لم يعودوا يشعرون بالأمان داخل أماكن عملهم.

يشار إلى أن هذه التوترات تقوض التعاون بين العاملين الصحيين بمختلف معتقداتهم السياسية والطائفية، وبالتالي تؤدي إلى شلّ عمل النظام الصحي.

النتيجة

في ضوء التظاهرات المدنية وانخراط القوات المسلحة في عمليات عسكرية وأمنية في البحرين، تؤكد منظمة أطباء بلا حدود على ضرورة احترام السلطات، وهذا واجبها، مواد القانون الإنساني الدولي، وخصوصاً تلك المتعلقة بحماية واحترام المرافق والطواقم الطبية، وحماية المدنيين والمرضى والجرحى والسجناء.

وبما أن البحرين أحد الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 فإنه يتحتم عليها الالتزام بالمواد الإجبارية الواردة في هذه الاتفاقيات (بما فيها المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف) وكذلك مواد القانون الدولي العرفي.

وتفرض هذه القوانين على الجيش أن يسمح للمرافق الصحية في البحرين باستئناف أنشطتها الأساسية في علاج المرضى دون تحيز.

لا تزال منظمة أطباء بلا حدود تعمل على تأمين موافقات السلطات التي ستخولها التصدي لهذه المسألة الحاسمة المتمحورة حول خوف المرضى من الذهاب إلى المرافق الصحية. كما تستطيع المنظمة حالياً أن تلعب دوراً في الاستجابة للصدمة التي خلفتها الأحداث الأخيرة من خلال برنامج دعم نفسي للعاملين الصحيين.

لكن في حال عدم خروج الجيش من المستشفى واستمرار اعتقال المرضى في المرافق الصحية، فإن المرضى الذين هم بحاجة ماسة إلى الرعاية الطبية سيبقون في بيوتهم مخاطرين بتأخير العلاج وبالتالي فإن حياتهم ستكون معرضة للخطر.

هذا ولا بد من اتخاذ خطوات بهدف استعادة قدرة الناس في الحصول على الرعاية الصحية دون خوف، من خلال خروج الجيش من مستشفى السلمانية. كما ينبغي على المتظاهرين المعارضين ضمان ألا يتحول المستشفى إلى منصة سياسية أو نقطة انطلاق للتظاهرات.

لكن مسؤولية استعادة وظيفة الخدمات الصحية في البحرين تقع على عاتق السلطات. ويجب على قوات الشرطة والجيش والمخابرات أن تتوقف عن تحويل النظام الصحي إلى وسيلة لقمع المتظاهرين ويتعين عليها السماح للطواقم الطبية بالعودة للوقوف على واجبها الأساسي في توفير الرعاية الطبية بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو الطائفية للمرضى.